

الفصل السابع

الولاية القضائية السياسية في الولايات المتحدة

تعريف الولاية القضائية السياسية - المقصود بالولاية القضائية السياسية في كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة - لاعلاقة للقاضي السياسي في أمريكا إلا بالموظفين العامين - وهو يقضى بال عزل من الوظيفة أكثر مما يقضى بأية عقوبة أخرى من العقوبات العادية - ومع ذلك فالولاية القضائية السياسية ، بالشكل الذى هو عليه في الولايات المتحدة ، تعد على الرغم من أنها ، أو ربما لهذا اللين نفسه ، أداة قوية كل القوة في أيدي الغالية .

إن ما أقصده بالولاية السياسية القضائية إنما هو الحق المؤقت الذى يخول هيئة سياسية أن تصدر أحكاماً قانونية . فلا جدوى من إدخال أية إجراءات استثنائية فوق العادة ، في الحكومات الاستبدادية المطلقة ، ذلك لأن الأمير الذى باسمه يحاكم المذنبون يعتبر صاحب السيادة على المحاكم بقدر ما هو صاحبها على كل شيء آخر . ففكرة الناس الشائعة بينهم عن قوة سلطانه - فيها نفسها الضمان الكافي لاطمئنانه على ما يصدر من أحكام ، فالشيء الوحيد الذى يخشاه إنما هو إهمال شكيلات العدالة الخارجية ، والإساءة إلى شرف سلطته من جراء الرغبة في تقويتها . أما في أكثر البلاد الحرة حيث لا يمكن أن يكون للأغلبية ذلك التأثير نفسه الذى للملك المستبد على المحاكم ، فقد كان يعهد في بعض الأحيان بالسلطة القضائية مؤقتاً إلى ممثل الشعب . وقد روى أن إدماج وظائف السلطات المختلفة إدماجاً مؤقتاً أفضل من أن تنتهك حرمة مبدأ وحدة الحكومة الضروري .

وقد أنشأت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة هذه الولاية القضائية السياسية بقانون . ومن المهم أن نرى أن كل أمة من الأمم الثلاث الكبرى استخدمت هذه الولاية استخداماً يختلف عن الأخرى . ففي إنجلترا وفرنسا يعد مجلس اللوردات في الأولى ومجلس الأعيان في الثانية أعلى محكمة جنائية ، وهما وإن كانا لا ينظران القضايا السياسية كلها فلهما الأهلية لنظرها كلها ، فم هيئة سياسية أخرى لها الحق في أن ترفع القضية أمام مجلس الأعيان . والفارق الوحيد بين الدولتين من هذه الناحية أن مجلس العموم في إنجلترا يستطيع أن يتهم من يشاء أمام مجلس اللوردات . أما في فرنسا فمجلس النواب لا يستطيع أن يلجأ إلى طريقة الاتهام هذه إلا ضد الوزراء فحسب . هذا وفي قدرة المجلس الأعلى في كل من إنجلترا وفرنسا أن يستخدم جميع قوانين العقوبات الموجودة في الدولة لمعاقبة المجرمين . وفي الولايات المتحدة ، كما هو الشأن في أوروبا ، يخول لأحد مجلسي التشريع أن يوجه التهمة ، وللمجلس الآخر إصدار حكمه فيها . فمجلس النواب يستدعى المتهم إلى المحاكمة ،

ومجلس الشيوخ يقوم بمعاقبته ، إلا أن مجلس الشيوخ لا يستطيع أن يحاكم سوى الأشخاص الذين يرفع مجلس النواب القضية عليهم أمامه . ويجب أن يكون هؤلاء الأشخاص من طبقة الموظفين العامين . وعلى هذا تكون ولاية مجلس الشيوخ أضيق من ولاية مجلس الأعيان في فرنسا ، على حين أن حق مجلس النواب الأمريكي في توجيه التهمة أعم مما لمجلس النواب في فرنسا . ولكن الفارق الكبير بين أوروبا وأمريكا هو أن المحاكم السياسية في أوروبا تستطيع أن تطبق كل مواد قانون العقوبات ، أما في أمريكا ، فإنها ، بعد أن تكون قد جردت المذنب من وظيفته الرسمية ، وأعلنت على الملأ كله أنه لم يعد أهلاً لتولى أية وظيفة عامة أخرى في المستقبل ، تنتهي ولايتها وتبدأ ولاية المحاكم العادية .

نفرض مثلاً أن رئيس الولايات المتحدة ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، فمجلس النواب يوجه التهمة إليه ، ومجلس الشيوخ يعزله من وظيفته ، ثم بعد ذلك يجب أن تجرى محاكمته على أيدي محلفين يستطيعون وحدهم أن يحرموه حريته ، أو يقضوا عليه بالإعدام . فهذا يوضح لنا تمام الإيضاح الموضوع الذي نحن بصدد ، فالولاية السياسية التي أقامتها قوانين أوروبا إنما قصد بها التمكن من الوصول إلى كبار المجرمين مهما كان نسبهم وأصلهم ومهما كانت مرتبتهم وسلطتهم في الدولة . ولهذا الغرض أعطيت كل سلطات المحكمة مؤقتاً إلى مجلس سياسي عظيم ، وعندئذ يتحول المشرع إلى قاض ويطلب منه أن يبرهن على قيام الجريمة ويصفها ، ويعاقب عليها . وإذا كان له كل ما للقاضي من سلطة فقد فرضت عليه كل الواجبات المطلوبة من ذلك المنصب السامي ، فيطلب منه مراعاة جميع شكليات العدالة . فعندما يحاكم موظف عام أمام محكمة سياسية فرنسية أو إنجليزية ووجد مديناً ، فالحكم يجرده بطبيعة الحال من وظائفه ، وقد يعلن أنه غير أهل لمزاومتها أو غيرها في المستقبل . ولكن الخطر السياسي يجيء في هذه الحالة نتيجة الحكم وليس بالحكم ذاته . ففي أوروبا إذن يكون حكم المحكمة السياسية حكماً قضائياً ، وليس إجراءً إدارياً . أما في الولايات المتحدة فالأمر على العكس من ذلك . وعلى الرغم من أن حكم مجلس الشيوخ قضائي في شكله لأن أعضاء مجلس الشيوخ مضطرون إلى اتباع قواعد المحكمة وشكلياتها ، وعلى الرغم من أنه قضائي أيضاً من حيث البواعث التي بنى عليها لأن مجلس الشيوخ مضطر عادة إلى أن يعتبر أي انتهاك لحرمة القانون العام أساساً لحكمه الذي يقضى به ، ومع ذلك فالحكم السياسي يعد عملاً إدارياً أكثر منه قضائياً . فإن كانت نية المشرع الأمريكي أن يخول هيئة سياسية سلطة قضائية كبرى حقاً ، لما كان عمله هذا مقصوراً على الموظفين العامين ، إذ لا يمكن أن يكون لألد أعداء الدولة أى وظيفة عامة . ويصدق هذا بوجه خاص في الجمهوريات ، حيث للتأثير الحزبي أكبر الأثر وحيث تزداد قوة كثيرين من الزعماء من جراء أنهم لا يمارسون سلطة شرعية .

فلو قصد المشرع الأمريكي إعطاء المجتمع نفسه وسائل لمنع الجرائم الكبرى عن طريق

الخوف من العقاب بحسب ما جرت عليه العدالة العادية لأعطيت جميع مصادر قانون العقوبات إلى المحاكم السياسية ، ولكنه لم يعطها سوى سلاح قاصر لا يمكن أن يصل إلى أخطر المجرمين . فالرجال الذين يرمون إلى قلب القوانين كلها رأساً على عقب لا يحتمل أن يتخرجوا من خطر سياسى .

الغرض الرئيسى الذى ترمى إليه الولاية التشريعية السياسية فى الولايات المتحدة هو إذن انتزاع السلطة من أساء استخدامها ، وحرمانه من توليها مرة أخرى . ولا يخفى أن هذا الإجراء إدارى تؤيده تشكيلات حكم قضائى . لقد أوجد الأمريكيون من هذا الأمر نظاماً مختلطاً ، فقد أحاطوا القرار الذى يقضى بعزل موظف عام بجميع الضمانات الخاصة بمحاكمة سياسية ، وجردوا الأحكام السياسية من أقصى عقوباتها . فكل حلقة من حلقات هذا النظام يمكن أن نصل إليها من هذه النقطة ، ونذكر فى الحال السبب الذى جعل الدساتير الأمريكية تخضع جميع الموظفين المدنيين لولاية مجلس الشيوخ ، على حين تعفى العسكريين من هذه المحكمة على الرغم من أن جرائمهم قد تكون أشنع . هذا ، ولا يمكن أن يقال عن أى موظف مدنى أمريكى إنه قابل للنقل من وظيفته ، فثم من لا يمكن نقلهم من وظيفتهم ، وثم آخرون اختيروا للعمل مدة محددة لا يمكن تقصيرها ، فكان من الضرورى أن يحاكموا جميعاً كى يجردوا من سلطاتهم . أما الضباط العسكريون فيحمدون على أكبر موظف فى الولاية وهو نفسه موظف مدنى ، فالقرار الذى يدينه صفقة لهم جميعاً فى الوقت نفسه .

فإن وازناً الآن بين النظامين الأمريكى والأوربى لوجدنا فروقاً تبعث على الدهشة من حيث ما يترتب على كل منهما من نتائج فعلاً ، أو ما يمكن أن يترتب . فولاية الهيئات السياسية فى فرنسا وإنجلترا تعد أمراً غير عادى لا يستخدم إلا بقصد إنقاذ المجتمع مما يهدده من أخطار كبرى . لست أنكر أن هذه المحاكم بالشكل الذى تكونت به فى أوربا تعتدى على حرية المبدأ المحافظ بتقسيم السلطات فى الدولة ، وتهدد باستمرار حياة المواطن وحياته . وليست الولاية السياسية نفسها فى الولايات المتحدة بمعادية لتقسيم السلطات إلا بشكل غير مباشر ، فهى لا يمكن أن تهدد حياة المواطن ، ولا هى بقوة مطلقة على رؤوس الجماعة كلها ، كما هى الحال فى أوربا ، لأنها لاتمس إلا الذين خضعوا باختيارهم لسلطانها بقبولهم الوظيفة وهى فى الوقت نفسه أقل شناعة ، وأضعف نجوعاً . والحق أن مشرعى الولايات المتحدة لم يعدوها علاجاً متطرفاً لشرور المجتمع العنيفة ، بل عدوها وسيلة من وسائل الحكم العادية ، ولعل تأثيرها من هذه الوجهة أكبر من الهيئة الاجتماعية فى أمريكا منه فى أوربا ، فيجب ألا يخذلنا لين التشريعات الأمريكية الظاهر فى كل ما يتعلق بالولاية السياسية .

فيلاحظ أولاً ، أن المحكمة التى تصدر حكماً فى الولايات المتحدة تتكون من نفس

العناصر ، وتخضع لنفس المؤثرات التي تتكون منها ، وتخضع لها الهيئة التي توجه التهمة إلى المذنب ، وهذا ما يجعل لميول الأحزاب الانتقامية دافعاً تصعب مقاومته . فإن كان القضاء في الأمور السياسية لا يستطيعون في أمريكا أن يوقعوا عقوبات صارمة كالتي يحكم بها القضاء في أوروبا ، فإن فرص تبرئة المذنب التي أمامهم أقل . وإن كانت الأحكام التي يصدرونها أقل شناعة فإنها أحكام مؤكدة ، ولا مفر منها . إن الغرض السياسي من المحكمة السياسية في أوروبا هو معاقبة المذنب ، أما الغرض منها في أمريكا فتجريده من سلطته ، ومن ثم أمكن اعتبار الحكم السياسي في أمريكا إجراءً وقائياً ، وليس ما يدعو لتقييد القضاء بحدود تعاريف قانون الجنايات وبحرفيته الدقيقة . فليس ثمة شيء مزعج في القوانين الأمريكية أكثر من الغموض الذي يغطي وصف الجرائم السياسية بمعناها الصحيح . فالمادة الثانية من الفقرة الرابعة من دستور الولايات المتحدة تنص على أن « الرئيس ونائبه وسائر الموظفين المدنيين في الولايات المتحدة يعزلون من وظائفهم عند اتهامهم والحكم عليهم بالخيانة أو بالرشوة ، أو بأية جريمة أخرى كبيرة ، أو بأية جنحة كذلك » بل إن كثيراً من دساتير الولايات المتحدة لأشد غموضاً من دستور الاتحاد نفسه ، فدستور مساتشوستس ينص « على أن يحاكم الموظفون العامون على سوء سلوكهم وسوء إدارتهم » . وينص دستور فرجينيا على « أن جميع الموظفين المدنيين الذين يقترفون جرائم ضد الحكومة كالتعسف في الإدارة أو قبول الرشى أو أية جريمة أخرى كبيرة يحاكمون أمام مجلس النواب » . وفي بعض الولايات لا يحدد الدستور الجرائم التي تعرض الموظفين العامين لمسئولية غير محددة . وإني لأجروء وأقول أن رفق القوانين الأمريكية هو نفسه الذي جعل هذه القوانين فظيعة من هذه الناحية . وقد ذكرت من قبل أن عزل الموظف من وظيفته في أوروبا والحكم عليه بأنه غير أهل للقيام بواجباته السياسية هما من نتائج العقاب الذي سيوقع . أما في أمريكا فهما يكونان العقوبة ذاتها . والنتيجة أن المحاكم السياسية في أوروبا قد خولت سلطات هائلة حتى صارت هذه المحاكم تخشى استخدامها ، وصار الخوف من الإسراف في العقاب يمنعها من أن تعاقب أحداً . ولكن لأحد في أمريكا يتردد في أن يوقع عقوبة ، لاتزعج منها الإنسانية . فالحكم على خصم سياسي بالموت كى يجرده من سلطته إنما هو ارتكاب الأمر الذي يلعبه العالم أجمع ويصفه بأنه اغتيال مريع . أما إعلان ذلك الخصم بأنه قد أصبح غير جدير بممارسة تلك السلطة وتجريده منها ، دون أن يضار في حياته أو في عضو من أعضائه فيبدو أنه نتيجة عادلة للخصومة . ولكن هذا الحكم الذي يسهل النطق به كل السهولة ليس بالحكم الذي يعد أقل قسوة بالنسبة للكثرة من الناس الذين يوقع عليهم . وليس من شك في أن كبار المجرمين قد يواجهون قسوته ، ولكن المدنيين العاديين يخشونه من حيث إنه حكم يقضى على مركزهم في هذه الدنيا ، ويثلم شرفهم ويقضى عليهم بخمول فاضح أشد وقعاً من الموت نفسه . أما في الولايات المتحدة فالنفوذ الذي تمارسه ولاية الهيئات

السياسية القضائية على تقدم المجتمع وترقيه ، يزداد قوة كلما بدا أقل رهبة . فهو لا يجبر المواطن مباشرة ولكنه يجعل الغالبية أكثر استبداداً بمن في أيديهم السلطة . فهو لا يعطى التشريع سلطة واسعة لاحد لها ، ولا تستخدم إلا في الأزمات الشديدة ، ولكنه يوجد نفوذاً معتدلاً ومنظماً يتيسر استخدامه في كل وقت من الأوقات . أما إذا انقضت السلطة فإنها من جهة أخرى يمكن أن تستخدم بشكل أيسر ، كما أن إساءة استخدامها تكون أسهل . فالأمريكيون ، بمنهم المحاكم السياسية من توقيع عقوبات قضائية ، يبدو أنهم قد تحاشوا أسوأ عواقب الاستبداد في التشريع ، لا الاستبداد نفسه . ولست واثقاً من أن الولاية القضائية السياسية بالصورة التي هي عليها في الولايات المتحدة ليست ، بعد مراعاة كل الظروف ، بأفزع الأسلحة التي وضعت في أيدي أغلبية ما . فعندما تأخذ الجمهورية في التدهور والانحطاط يسهل التحقق من صدق هذه الملاحظة ، بمعرفة إن كان عدد المحاكمات السياسية قد ازداد فعلاً .